المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ٦ يـــونيـــو ١٩٨٨

اول شـــركة امـــوال تحال لنيابة الشئون المالية

وافق المستشار محمد عبدالعزيز الجندى النائب العام على اول قرار احالة الشركة لقبول الودائع من المواطنين وتوظيفها الى نيابة الشئون المالية لقيامها بجمع ٥,٤ مليون جنيه بالعملات الاجنبية والمصرية دون ترخيص من وزارة الاقتصاد .

وكان اللواء على عبارك مدير مباحث مكافحة جرائم الاموال العامة قد تلقى معلومات حول قيام شركة أبو الفضل للاستثمار وتوظيف الاموال بقبول الودائع من المواطنين والجمهور بالعملات الاجنبية والمحلية مقابل صرف ربح شهرى ٢ ٪ على الودائع بالعملات المحلية و ٢,٧ ٪ على الودائع بالعملات الاجنبية واذن الدكتور وزير الاقتصاد برفع الدعوى واتخاذ اجراءات الضبط والتحقيق كما اذن المستشار حسن الشربينى المحامى العام لنيابتى الشئون المالية والتجارية بضبط وتفتيش مقر الشركة .

وتمكن العميد علاء عباس مدير ادارة مكافحة جرائم النقد والمقدم محمد الخوانكى مفتش المباحث من ضبط يومية المستندات . وقامت لجنة من ادارة النقد والبنك المركزى وهيئة سوق المال بفحصها لبيان المخالفات المنسوبة للشركة .

وكلف التحقيق الذى تولاه اسامة عطارية وكيل اول النيابة مع احمد محمود عبدالهادى رئيس مجلس ادارة الشركة ان الشركة ارتكبت ٤ مخالفات هى قبول ودائع من الافراد بالعملات المحلية والاجنبية وتوزيع ارباح شهرية على الودائع مما يعتبر من اعمال البنوك وقبول اكتتاب من الجمهور دون الحصول على اذن من وزير الاقتصاد والتعامل فى النقد الاجنبى فى غير الاموال المصرح بها وقبول ودائع بالنقد الاجنبى وتشغيلها دون الحصول على ترخيص من الوزير المختص .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية